تعزيز الشمول المالي كآلية لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر – مقارنة مع دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA–

Promoting financial inclusion as a mechanism for achieving financial stability in Algeria -Comparison with the countries of the Middle East and North Africa region

محمد بن عيشوش[1] ، عبد الله حمو[2]

[1] جامعة المدية (الجزائر)، benaichouche1@yahoo.com

[2] جامعة المدية (الجزائر)، hamou.abdellah26@gmail.com

تاريخ الارسال: 2022/11/15 **تاريخ القبول:** 2023/03/10 **تاريخ النشر:** 2023/03/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الإطار العام للشمول المالي، من مفاهيم، أهداف، أبعاده وأهم المؤشرات الأساسية لقياسه وكذا علاقته مع الاستقرار المالي، كما تم التطرق إلى دراسة وتحليل واقع الشمول المالي في الجزائر ومقارنته مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك بالاعتماد على 7 مؤشرات من مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من البنك الدولي، وقد أظهرت النتائج أن مؤشرات الشمول المالي في الجزائر من متوسطة إلى ضعيفة، أما مقارنة بالدول الأخرى فقد احتلت الجزائر مراتب متوسطة وفق 5 مؤشرات ومراتب متأخرة جدا وفق مؤشرين.

كلمات مفتاحية: تعزيز الشمول المالي، مؤشرات الشمول المالي، الاستقرار المالي، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

تصنيفات JEL : E51، G21.

Abstract :

The study aims at providing the general framework for financial inclusion, including concepts, objectives, dimensions and the most basic indicators for its measurement, as well as its relationship with financial stability. The study and analysis of the reality of financial inclusion in Algeria and its comparison with the countries of the Middle East and North Africa was also addressed, based on 7 indicators. It is one of the indicators of financial inclusion approved by the World Bank. The results concluded that the indicators of financial inclusion in Algeria are from medium to weak. Compared to other countries, Algeria occupied medium ranks according to 5 indicators, and ranks very late according to two indicators.

Keywords: Promoting financial inclusion; Indicators of financial inclusion; financial stability; MENA countries.

JEL Classification Cods : E51, G21.

المؤلف المرسل: حمو عبد الله، **الايميل:** Hamou.abdellah26@gmail.com

المقدمة:

لعب القطاع المالي بشقيه المصرفي وغير المصرفي دورا متصاعدا في نمو الاقتصاد في جميع دول العالم، وعرفت المنتجات والخدمات المالية تطورات متسارعة من حيث تنوعها وطرق توفيرها وانتشار استخداماتها، وتسهيل الوصول إليها، وبينت مختلف التجارب العالمية أن تحسين نوعية الخدمات المالية وتوسيع نطاق وصول الأفراد والمؤسسات إليها، يعملان على نشر المساواة في الفرص والاستفادة من الإمكانيات التي يمنحها الاقتصاد، كما بينت أيضا أن آلية السوق عرفت نوعا من الفشل في إيصال المنتجات والخدمات المالية إلى جميع فئات المجتمع خاصة الفئة الفقيرة والمناطق النائية، وهذا في الدول المتطورة والنامية على حد سواء، هذا ما أدى بالدول إلى انتهاج سياسات إلزام وتحفيز لمزودي الخدمات المالية على إيصال منتجاتهم وخدماتهم إلى جميع الشرائح والأماكن دون تمييز، وذلك بالاعتماد على حملات توعية وتثقيف لجذب وتشجيع الفقراء والشباب وكذلك النساء من أجل استخدام المنتجات والخدمات المالية. كما شهد العالم تطورات كبيرة في مجال المنتجات المالية المتطورة والمبتكرة، وهذا ما يتطلب تثقيف مالي لجميع المجتمع دون استثناء لتعريفهم بمكاسب ومخاطر هذه المنتجات الجديدة.

وفي هذا الصدد تسعى الجزائر على غرار باقي الدول إلى مواكبة هذا الركب من خلال العمل على تعزيز الشمول المالي، حيث أن الجزائر أمام عدة تحديات حاضرة وذلك من أجل كسب رهانات مستقبلية في هذا المجال. ويتضح ذلك من خلال السياسة المنتهجة من طرف الحكومة والرامية إلى النهوض بالمناطق النائية وهي ما تعرف بمناطق الظل.

الإشكالية:

ومن خلال ما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هو واقع تعزيز الشمول المالي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ؟

فرضيات الدراسة:

- توجد عدة مؤشرات لقياس مستوى الشمول المالي؛
- تعتبر مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ضعيفة ؛
- تحتل الجزائر مراتب متأخرة في مستوى الشمول المالي مقارنة مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى محاولة الإجابة على السؤال الرئيسي لهذه الدراسة والسعي لاختبار الفرضيات المتبناة فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- محاولة الإلمام بمفهوم الشمول المالي وعلاقته مع الاستقرار المالي؛
- التعرف على واقع الشمول المالي في الجزائر من خلال مجموعة من المؤشرات المعتمدة؛
- التطرق إلى مختلف الإجراءات المتبعة من طرف الجزائر في سبيل تعزيز الشمول المالي؛
- إبراز موقع الجزائر مقارنة ببعض الدول الأخرى.

المنهج المتبع في الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار العام للشمول المالي، إضافة إلى المنهج التحليلي الذي ساعدنا بالاعتماد على مؤشرات الشمول المالي على التعرف على مستوى الشمول المالي في الجزائر ومقارنته مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

هيكل الدراسة:

المحور الأول: الشمول المالي وعلاقته مع الاستقرار المالي؛

المحور الثاني: واقع الشمول المالي في الجزائر؛

المحور الثالث: مقارنة الشمول المالي في الجزائر مع دول MENA.

1– الشمول المالي وعلاقته بالاستقرار المالي

من خلال هذا المحور سنتطرق أولا إلى مفاهيم حول الشمول المالي من تعريف وأبعاد إضافة إلى أهميته وأهدافه وكذا آليات تعزيزه، ثم في الجزء الثاني سنحدد علاقته بالاستقرار المالي.

1–1– ماهية الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية، وفي عام 1999استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (بوطلاعة، ساعد بخوش، وبوقرة، 2020، صفحة 145)، وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة التفريق بين التخلي الاختياري عن السعي وراء استخدام المنتجات والخدمات المالية بسبب انعدام الحاجة لها، أو لأسباب عقائدية و/أو ثقافية وبين عدم الوصول إليها وعدم استخدامها بسبب عدم توفرها أو بسبب عدم القدرة على إمتلاكها. (بهناس، رسول، و بسيسة، 2019، ص 213)

وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، وقد ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، إضافة إلى ذلك حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية و تسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. (عزاوي و رفاع، 2021، ص 107)

1-1-1-تعريف الشمول المالي

هناك عدة تعريف للشمول المالي حيث سنتطرق إلى أهم التعريف التي تناولتها الهيئات العاملة في مجال الشمول المالي:

- بالنسبة للبنك الدولي فالشمول المالي يعني أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم- المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة. (البنك الدولي)
- كما عرفت مجموعة العشرين (G20) ومؤسسة التحالف العالمي للشمول المالي(AFI) الشمول المالي بأنه." تعزيز وصول واستخدام كافة الفئات المهمشة والفقيرة للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم بحيث تُقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة". (صندوق النقد العربي، 2015، ص 2)
- أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) فقد عرفته على أنه " العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، و توسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة، من خلال تطبيق مناهج مبتكرة، تشمل التوعية والتثقيف المالي، وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي". (شنبي و بن لخضر، 2019، صفحة 106)
- وهناك تعريف آخر لإتحاد المصارف العربية كما يلي:" هو مفهوم يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، خصوصا شرائح الدخل المنخفض في المجتمع". (إتحاد المصارف العربية)
- أما بنك الجزائر فيعرف الشمول المالي على أنه :" إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل، وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأي من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية، ويتم قياس الشمول المالي بما يمثل جانب العرض واستخدامها وهو جانب الطلب وجودة تلك الخدمات بما يدمج جانبي العرض والطلب". (بنك الجزائر)

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نستنتج أن الشمول المالي هو "توفير المنتجات والخدمات المالية لجميع أفراد المجتمع خاصة الفئات المهمشة والفقيرة وذلك وفق شروط معقولة".

1-1-2-أهداف الشمول المالي

هناك عدة أهداف للشمول المالي نذكر منها: (أبو العز، 2021، ص 348)

- ✓ مساعدة الأشخاص على تأمين الخدمات والمنتجات المالية بأسعار اقتصادية مثل الودائع وخدمات تحويل الأموال ولقروض والتأمين؛

- ✓ إ نشاء مؤسسات مالية مناسبة لتلبية احتياجات الفقراء؛
- ✓ بناء الاستدامة المالية حتى يكون للأشخاص الأقل حظا اليقين في الحفاظ على الأموال التي يكافحون من أجلها؛
- ✓ توسيع قاعدة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية منخفضة التكلفة بحيث يكون هناك منافسة كافية ويكون لدى العملاء الكثير من الخيارات للاختيار من بينها؛
- ✓ زيادة الوعي بفوائد الخدمات المالية بين الفئات المحرومة اقتصاديا في المجتمع؛
- ✓ إنشاء منتجات مالية مناسبة للأشخاص الأقل حظا في المجتمع؛
- ✓ تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلاد.

1–1–3–أبعاد الشمول المالي

أنشأ البنك الدولي قاعدة جديدة لقياس الشمول المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد " Globel findex" والذي يستخدم لقياس مستوى آلاف الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، ويعد مؤشر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية. (سيد اعمر و بن عبد الفتاح، 2020، صفحة 66)

وقد اتفق أعضاء الرابطة العالمية من اجل الشمول المالي (GPFI) في مؤتمر لوس كابوس الذي تم عقده سنة 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية للشمول المالي وهي: (بوتبينـة، 2018، صفحة 10)

- ✓ الوصول إلى الخدمات المالية؛
- ✓ استخدام الخدمات المالية؛
- ✓ جودة الخدمات المالية.

والجدول التالي يوضح أهم مؤشرات الشمول المالي وفق المعايير الدولية:

الجدول1 : أهم مؤشرات قياس الشمول المالي وفق المعايير الدولية

الرقم	الفئات	المؤشرات	الأبعاد القياسية
1	عملاء البنك البالغين حسابات الإيداع	نسبة من البالغين الذين يحتفظون بحساب في مؤسسة مالية رسمية	عدد المودعين لكل 1000 من البالغين
2	حسابات الائتمان (الأفراد)	نسبة البالغين الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد المقترضين لكل ألف من البالغين
3	حسابات الإيداع للشركات	نسبة من PME التي تحتفظ بحساب لدى مؤسسات مالية رسمية	عدد حسابات الإيداعPME /عدد الشركات
4	حسابات الائتمان للشركات	نسبة من الشركاتPME الحاصلين على قرض واحد على الأقل غير مسدد من مؤسسة مالية رسمية	عدد قروض PME/إجمالي عدد القروض القائمة
5	عدد الفروع	عدد الفروع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع لكل 100 ألف بالغ
6	عدد أجهزة الصراف الآلي	عدد الأجهزة المنتشرة في المناطق	عدد أجهزة الصراف لكل 100 ألف من السكان البالغين
7	نقاط الخدمة أو البيع	عدد نقاط البيع المنتشرة في المناطق	عدد الفروع أو نقاط البيع لكل 100 ألف من البالغين
8	المعاملات المالية غير النقدية	التحويلات المالية	نسبة العملاء الذين يستقبلون حوالات مالية محلية أو

			دولية
		الشيكات	عدد الشيكات لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقة الائتمان	عدد البطاقات لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقة الخصم	عدد البطاقات لكل 100 ألف من السكان البالغين
		بطاقة الخصم المباشر	عدد البطاقات لكل 100 ألف من السكان البالغين
9	المعاملات عبر الهاتف المحمول	انتشار خدمة الدفع عبر الهاتف المحمول بين الأفراد	نسبة الأفراد الذين يستخدمون الهاتف المحمول لتسديد دفعاتهم إلى السكان البالغين

المصدر: عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية.

1-2- علاقة الاستقرار المالي بالشمول المالي

يتفق الاقتصاديون حول تعريف الاستقرار المالي، الذي وصف بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في" المؤسسات المالية "ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى والثانية" الأسواق المالية "تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة هي" البنية التحتية"، و التي تعتبر أهم مكونات هذا المزيج، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، هذا وتعمل جميع هذه المكونات لخلق البيئة المالية. (كركار، 2019، ص 367)

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة تقوم على إمكانية دعم الاستقرار المالي، الذي هو هدف الشمول المالي حيث يستند تطبيق هذه السياسة على العناصر الآتية: (عزاوي و رفاع، 2021، صفحة 113)

- ✓ يمكن الشمول المالي من تعزيز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية ؛
- ✓ الشمول المالي يحسن كفاءة عملية الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة(الابتكار المالي الرقمي)؛
- ✓ يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع الغير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية؛
- ✓ تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها؛
- ✓ يمكن لسياسات الشمول المالي أن تكون عاملا قويا لنمو قوي وشامل حيث أن المعلومات المقدمة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكينزي العالمي في الآونة الأخيرة، قد أظهرت أن الشمول المالي هو المحرك للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، وأن الاستبعاد المالي يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار المالي، ويمكن أن تكون ضارة للسلامة المالية.

2- واقع الشمول المالي في الجزائر

من خلال هذا الجزء سنحاول التطرق إلى أهم مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، حيث سنتطرق أولا إلى عرض وتحليل هذه المؤشرات ثم سنتطرق إلى مساعي الجزائر لتعزيز الشمول المالي.

2-1- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

سنقوم الآن بعرض مختلف مؤشرات الشمول المالي في الجزائر، حيث سنعتمد في التحليل على قاعدة بيانات البنك الدولي وذلك لسنوات 2011، 2014 و2017 من خلال 5 مؤشرات رئيسية والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول2 : تطور بعض مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

المؤشر	السنوات		
	2011	2014	2017
ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	% 33,29	% 50,48	% 42,78
مؤشر نسبة الشباب الذين سنهم بين (15-24) والذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية	% 20,30	% 38,45	% 28,58
ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة	% 39,88	% 57,48	% 48,75
ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أفقر 40 % من الأسر كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	% 23,09	% 36,97	% 34,97
ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أغنى 60 % من الأسر كنسبة من البالغين فوق 15 سنة	% 40,5	% 59,46	% 47,97
نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15عاما	% 1,5	% 2,16	% 3,01
نسبة الادخار من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15عاما	% 4,33	% 13,77	% 11,42

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي.

من خلال الجدول أعلاه يمكن أن نستنتج ما يلي:

- بالنسبة لملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة نلاحظ أن هذه النسبة عرفت تذبذبا منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، حيث أنها ارتفعت من 33 % إلى حوالي 50,5 % بين 2011 و 2014 غير أنها انخفضت خلال سنة 2017 بحوالي 15 % لتبلغ 42,78 %، ويعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات قياس الشمول المالي، ويعود هذا لانخفاض إلى وجود خلال في السياسة المنتهجة من أجل تعزيز الشمول المالي.كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة الذكور في هذا المؤشر قدرت خلال سنة 2011 بـ 46,13 % مقابل نسبة 20,41 % بالنسبة للإناث، أما خلال سنة 2014 فقد ارتفعت هذه النسب لتبلغ 60,91 % للذكور مقابل 40,07 % للإناث، لتنخفض مرة أخرى خلال سنة 2017 حيث قدرت بـ 56,25 % للذكور مقابل نسبة 29,27 % للإناث، وهنا يمكن أن نستنتج أن نسبة الذكور كانت أكثر من نسبة الإناث منذ سنة 2011 إلى غاية سنة 2017، كما نلاحظ أنه بين سنة 2011 و 2014 عرفت نسبة الإناث إرتفاعا كبير بنسبة تقدر بحوالي 96 % أكثر من نسبة الذكور والتي قدرت بحوالي 32 %.
- أما إذا نظرنا إلى مؤشر نسبة الشباب الذين سنهم بين 15 و 24 سنة ويملكون حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية فنلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة جدا فهي لم تتجاوز 39 %، حيث سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2014 بـ 38,45 %

كما قدر متوسطها بين 2011 و 2017 بـ 29,11 % وهي نسبة ضعيفة نظرا لعدد الشباب في الجزائر، وهو ما يدل نقص في إستراتيجية تعزيز الشمول المالي، حيث يجب أن تستهدف فئة الشباب بنسبة كبير.

- بالنسبة للمؤشر الثالث وهو ملكية الحسابات للبالغين أكثر من 25 سنة، فهنا نلاحظ أن هذا المؤشر هو الآخر عرف تذبذبا حيث عرف ارتفاعا بين سنتي 2011 و 2014 بنسبة تقدر بحوالي 44 % غير أنه انخفض بين سنتي 2014 و 2017 بنسبة تقدر بحوالي 15 %، كما أن متوسط نسبة هذا المؤشر تقدر بـ 48,70 % وهي نسبة قريبة من المتوسط ونلاحظ أنها مرتفعة مقارنة بالنسبة السابقة، أما عن الارتفاع الإجمالي لهذه النسبة منذ سنة 2011 إلى غاية 2017 فقد قدر بـ 22,25 %.
- أما المؤشر الرابع والخامس والمتعلق بملكية الحسابات في المؤسسات المالية لأفقر 40 % وأغنى 60 % من الأسر، فنلاحظ أن نسبة أغنى 60 % من الأسر أعلى من الفئة الأخرى حيث قدر متوسطها بـ 49,31 % مقابل 31,68 % ويمكن أن نفسر ذلك بالمخاطر التي يمكن أن تنتج عن الاقتراض، حيث أن الفئة الأولى تكون نسبة المخاطر فيها منخفضة مقارنة بالفئة الثانية.
- أما عن نسبة الاقتراض من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية فنلاحظ أنها منخفضة جدا وعرفت إرتفاعا بوتيرة بطيئة جدا، حيث قدرت خلال سنة 2011 بـ 1,5 % لتبلغ حوالي 3 % خلال سنة 2017، ويمكن أن يرجع هذا الضعف إلى الشروط المفروضة من هذه الهيئات واتجاه الأفراد إلى مصادر أخرى للاقتراض. كما قدرت نسبة الذكور الذين يقترضون خلال سنة 2011 بـ 2,51 % مقابل نسبة إناث تقدر بـ 0,49 % وعرفت هذه النسب إرتفاعا خلال سنة 2014 وانخفاضا خلال سنة 2017، غير أن نسبة الذكور كانت أكبر من نسبة الإناث خلال هذه السنوات.
- كذلك نسبة الادخار ضعيفة جدا حيث قدر متوسطها بـ 9,84 %، ويعود ذلك عموما إلى المعتقدات الدينية في المجتمع الجزائري، كما سجلت أعلى نسبة خلال سنة 2014 بـ 13,77%، حيث أنها ارتفعت مقارنة بسنة 2011 ويعود ذلك إلى محاولة المؤسسات المالية على جذب أكبر عدد من الزبائن من خلال تحسين خدماتها، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعا إلى خلال سنة 2017 ويعود ذلك توجيه الأفراد جزء من مداخيلهم إلى الاستهلاك وذلك بعد سياسة التقشف التي اتبعتها الجزائر بسبب انخفاض أسعار البترول. أما نصيب الذكور فيبقى أكبر من نسبة الإناث فقد كان خلال سنوات 2011، 2014، و 2017 كالتالي: 5,69 %، 21,85 % و 14,41 % مقابل النسب التالية للإناث : 2,96 %، 5,73 و 8,43 %.

2-2- مساعي الجزائر لتعزيز الشمول المالي

حيث تقع على البنك المركزي مسؤولية صياغة إستراتيجية لتعزيز الشمول المالي باعتباره المشرف على أعمال البنوك والمؤسسات المالية، فالبنك المركزي هو الذي يمنح الترخيص والاعتماد وهو الذي يتابع كل التطورات في القطاع المالي ويحرص على سلامته واستقراره.

في سياق تعزيز الإطار التنظيمي للشمول المالي في الجزائر عملت مصالح بنك الجزائر على تحضير تعليمتين تطبيقيتين، إحداهما تتعلق بالشروط العامة والخاصة الضرورية لاتفاقية حساب الودائع والأخرى تتعلق بالإجراءات التسهيلية للخدمات المالية، بالإضافة إلى إجراءات أخرى تمت لتعزيز الشمول المالي.

ومن بين أهم التحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق الشمول المالي نجد:

2-2-1-البيئة التشريعية

هي التي تنظم النشاط المالي والمصرفي في الجزائر، حيث أنها لا تواكب التطورات الحاصلة في الساحة المصرفية والمالية، وكذلك التأخر في سن القوانين الخاصة بالصيرفة الالكترونية لإنجاح التجارة الالكترونية، والتي تعود بالنفع الكبير على الشمول المالي.

2-2-2-ضعف استخدام وسائل الدفع والتسوية

حيث توفر المصارف في مجملها البطاقة البنكية للسحب لزبائنها، والبطاقات بين البنكية، وهي تسمح لزبون بنك معين بالدفع والسحب، كما أنها متاحة لفئة كبيرة من الزبائن، بالاضافة إلى أنواع أخرى من البطاقات الالكترونية (ماستر كارد، فيزا كارد) التي تخصص لفئة خاصة من الزبائن وفق شروط معينة، ومجالات استخدامها في الجزائر ضيقة، غير أنه وللأسف الواقع المصرفي والمالي يشهد ضعف استخدام هذه البطاقات وعدم انتشارها كما هو مخطط له، لعدة أسباب أهمها ضعف البنية التحتية المالية، كما يعاب على القطاع المصرفي في الجزائر غياب استعمال الهاتف كوسيلة لتوصيل الخدمات المصرفية.

2-2-3-انعدام قواعد البيانات

التي تخص التاريخ الائتماني لكل من الأفراد والشركات، وضعف التنسيق فيما يخص تداول بعض المعطيات بين المصارف والمؤسسات المالية.

2-2-4-ضعف المهارات

تتمثل أساسا في ضعف مهارات أعوان الرقابة مقارنة بالموظفين في المصارف، مما أدى إلى تفشي الاختلاس، أو عدم احترام الإجراءات الرقابية الداخلية، الأمر الذي أضعف ثقة العملاء في البنك، بالاضافة إلى تهميش الكفاءات وعدم وجود مخططات واضحة للتكوين.

3- مقارنة الشمول المالي في الجزائر مع دول MENA

سنحاول من خلال هذا الجزء إجراء مقارنة بين مؤشرات الشمول المالي في الجزائر والتي عرضناها سابقا مع نظيراتها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمقدرة بـ 19 دولة حسب البنك الدولي.

3-1- المؤشر الأول

يمثل هذا المؤشر لنسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 15 سنة، وبالرجوع إلى الملحق 1 نلاحظ دول MENA حققت ارتفاعا بين سنتي 2011 و 2017 بنسبة تقدر بـ 26,31 % حيث ارتفعت من

37,67% في سنة 2011 لتبلغ 47,53 % خلال سنة 2017 وهي نسبة قريبة من المتوسط ومقارنة بدول العالم فهذا المؤشر يعتبر أقل من المؤشر العالمي والذي قدر بـ 50,63 % خلال سنة 2011 وارتفع إلى 68,52 % خلال سنة 2017.

كذلك يمكن أن نستنتج أن أعلى نسبة لهذا المؤشر في دول MENA خلال سنة 2011 شوهد على مستوى دولة الكويت حيث قدر بـ 86,77 % ، أما خلال سنتي 2014 و 2017 فاحتلت إيران المرتبة الأولى بـ 92,28 % و 93,98 % على التوالي أما أقل قيمة فكانت خلال سنتي 2011 و 2014 من نصيب دولة اليمن حيث أن هذه النسب لم تتعدى 4% أما خلال سنة 2017 فسجلت أدنى نسبة على مستوى دولة العراق بنسبة 22,67 %.

أما متوسط هذا المؤشر فقدرت نسبته خلال سنوات 2011، 2014 و 2017 بـ 42,23 %، 46,58 % و 54,15 % على التوالي، وهنا نلاحظ أن متوسط هذا المؤشر عرفا إرتفاعا من سنة إلى أخرى.

بالنسبة للجزائر مقارنة مع هذه الدول، نلاحظ أنه خلال سنة 2011 حققت الجزائر نسبة أحسن من دول MENA مجتمعة حيث قدرت هذه النسبة في الجزائر بـ 33,29 % بينما الدول الأخرى بـ 26,31 % غير أنها كانت أقل قليلا خلال سنة 2017 حيث سجلت الجزائر نسبة 42,78 % بينما دول MENA نسبة 47,53 %.

واحتلت الجزائر المرتبة 9 من أصل 15 دولة خلال سنة 2011 وهو مركز متوسط حيث نلاحظ أنه نسبة هذا المؤشر كانت أقل من متوسط هذه الدول، أما خلال سنة 2014 فقد احتلت الجزائر وسط الترتيب أي المرتبة 6 من أصل 13 دولة وتجدر الإشارة هنا أن نسبة الجزائر في هذا المؤشر تعدت متوسط الدول حيث قدرت بـ 50,48 % بنما المتوسط قدر بـ 46,58 %، وفي سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة 8 من أصل 14 دولة، وهنا نلاحظ أن الجزائر حافت على ترتيبها بين الدول خلال السنوات الثلاثة.

3-2- المؤشر الثاني

يمثل هذا المؤشر نسبة الشباب الذين سنهم بين (15-24) والذين لديهم حساب مالي في المؤسسات المالية الرسمية، وبالرجوع إلى الملحق 1 نلاحظ دول MENA حققت ارتفاعا بين سنتي 2011 و 2017 بنسبة تقدر بـ 17,26 % حيث ارتفعت من 28,38 % في سنة 2011 لتبلغ 33,28 % خلال سنة 2017 وهي نسبة ضعيفة إلى متوسطة مقارنة بعدد الشباب على مستوى هذه الدول، ومقارنة بدول العالم فهذا المؤشر يعتبر أقل بكثير من المؤشر العالمي والذي قدر بـ 37,09 % خلال سنة 2011 وارتفع إلى 53,59 % خلال سنة 2017.

كذلك يمكن أن نستنتج أن أعلى نسبة لهذا المؤشر في دول MENA خلال سنة 2011 شوهد على مستوى دولة الكويت حيث قدر بـ 73,60 % ، أما خلال سنتي 2014 و 2017 فاحتلت إيران المرتبة الأولى بـ 88,13 % و 91,45 % على التوالي أما أقل قيمة فكانت خلال سنتي 2011 و 2014 من نصيب دولة اليمن حيث قدرت بـ 0,83 % و 1,68 % أما خلال سنة 2017 فسجلت أدنى نسبة على مستوى دولة فلسطين (غزة والضفة الغربية) بنسبة 12,17 %.

أما متوسط هذا المؤشر فقدرت نسبته خلال سنوات 2011، 2014 و 2017 بـ 31,39 %، 36,41 % و 39,26 % على التوالي، وهنا نلاحظ أن متوسط هذا المؤشر عرفا إرتفاعا من سنة إلى أخرى غير أنه يبقى ضعيفا نوعا ما.

بالنسبة للجزائر مقارنة مع هذه الدول، نلاحظ أنه خلال سنة 2011 حققت الجزائر نسبة أقل من دول MENA مجتمعة حيث قدرت هذه النسبة في الجزائر بـ 30,30 %، ونفس الأمر بالنسبة لسنة 2017.

واحتلت الجزائر المرتبة 10 من أصل 14 دولة خلال سنة 2011 حيث تعتبر مرتبة متأخرة نوعا ما، كما أن هذه النسبة كانت أقل من متوسط هذه الدول، أما خلال سنة 2014 فقد تحسن ترتيب الجزائر حيث ارتقت إلى المرتبة 6 من أصل 13 دولة وتجدر الإشارة هنا أن نسبة الجزائر في هذا المؤشر تعدت متوسط الدول حيث قدرت بـ 38,45 % بينما المتوسط قدر بـ 36,41 %، وفي سنة 2017 احتلت الجزائر المرتبة 7 من أصل 14.

3–3– المؤشر الثالث:

يمثل هذا المؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية كنسبة من البالغين فوق 25 سنة، وبالرجوع إلى الملحق 1 نلاحظ أن دول MENA حققت ارتفاعا بين سنتي 2011 و 2017 بنسبة تقدر بـ 24,78 % حيث ارتفعت من 41,70 % في سنة 2011 لتبلغ 52,03 % خلال سنة 2017 وهي نسبة متوسطة.

كذلك يمكن أن نستنتج أن أعلى نسبة لهذا المؤشر في دول MENA خلال سنة 2011 شوهد على مستوى دولة الكويت حيث قدر بـ 91,13 % ، أما خلال سنتي 2014 و 2017 فاحتلت إيران المرتبة الأولى بـ 93,45 % و 94,59 % على التوالي أما أقل قيمة فكانت خلال سنتي 2011 و 2014 من نصيب دولة اليمن حيث أن هذه النسب لم تتعدى 9% أما خلال سنة 2017 فسجلت أدنى نسبة على مستوى دولة العراق بنسبة 25,89 %.

أما بالنسبة للجزائر فقد احتلت المرتبة 9 من أصل 15 دولة خلال سنة 2011 ، والمرتبة 6 من أصل 13 دولة خلال سنة 2014 بينما حلت بالمركز 9 من أصل 14 دولة خلال سنة 2017.

3–4– المؤشر الرابع

يمثل هذا المؤشر نسبة ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أفقر 40 % من الأسر كنسبة من البالغين فوق 15 سنة، وبالرجوع إلى الملحق 1 نلاحظ دول MENA حققت نسبة تقدر بـ 31,20 % خلال سنة 2011 لترتفع خلال سنة 2017 وتبلغ 39,15 %، ومقارنة مع الجزائر يمكن أن نستنتج ما يلي:

- **بالنسبة لسنة 2011**: احتلت الجزائر المرتبة 9 من أصل 15 دولة، بنسبة 23,09 % حيث نلاحظ أنها أقل من نسبة دول MENA مجتمعة كما أنها كانت أقل من متوسط نسب هذه الدول والذي قدر بـ 34,86 %، وقد احتلت دولة الكويت المرتبة الأولى بنسبة 84 % متبوعة بكل من إيران والبحرين، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب دول فلسطين ومصر واليمن بنسب لا تتعدى 8 %.
- **بالنسبة لسنة 2014**: احتلت الجزائر المرتبة 6 من أصل 13 دولة، بنسبة 36,97 % حيث نلاحظ أنها قريبة من متوسط نسب هذه الدول والذي قدر بـ 38,97 %، وقد احتلت دولة إيران المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 90 % متبوعة بكل البحرين والإمارات، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب دول العراق ومصر واليمن.

- **بالنسبة لسنة 2017**: احتلت الجزائر المرتبة 7 من أصل 14 دولة، بنسبة 35 % حيث نلاحظ أنها أقل من نسبة دول MENA مجتمعة كما أنها كانت أقل من متوسط نسب هذه الدول والذي قدر بـ 45,04 %، وقد احتلت دولة إيران المرتبة الأولى، أما المراتب الأخيرة فكانت من نصيب دولة فلسطين.

2-5- المؤشر الخامس

يمثل هذا المؤشر ملكية الحسابات في مؤسسات مالية أغنى 60 % من الأسر كنسبة من البالغين فوق 15 سنة الثلاثة، واحتلت الجزائر وفق هذا المؤشر المرتبة 9 من أصل 14 دولة خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بحوالي 48 % حيث كانت أقل بـ 4,36 % من نسبة هذا المؤشر بالنسبة لدول MENA والذي قدر بـ 53,32 % خلال نفس السنة، أما عن متوسط نسب هذه الدول فقد تخلفت الجزائر عنه بـ 11,61 % حيث أن نسبته قدرت بـ 59,58 %. وقد احتلت دولة إيران المرتبة الأولى بنسبة 94,08 % بينما العراق المرتبة الأخيرة بنسبة 22,7 %.

3-6- المؤشر السادس

عرف مؤشر نسبة البالغين الذين اقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15عاما في دول MENAانخفاضا بين سنتي 2011 و 2017 حيث قدر خلال سنة 2011 بـ 11,5 % بينما خلال سنة 2017 قدر بـ 8,91 %، ونلاحظ أن هذا المؤشر ضعيف جدا غير أنه حقق أفضلية خلال سنة 2011 مقارنة بالمعدل العالمي والذي قدر 10,82 %.

ولقد احتلت الجزائر مراتب متأخرة جدا مقارنة بدول MENA، فقد حلت في المرتبة ما قبل الأخيرة خلال سنة 2011 بنسبة 1,5 % متقدمة على دولة اليمن والتي تذيلت الترتيب في جميع المؤشرات خلال هذه السنة، ونفس الشيء بالنسبة لسنتي 2014 و 2017.

3-7- المؤشر السابع

احتلت الجزائر المرتبة 12 من أصل 15 دولة خلال سنة 2011، حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى بنسبة تقدر بحوالي 40 %، بينما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب دولة مصر، أما خلال سنة 2014 فتحسن ترتيب الجزائر لتحتل المرتبة السابعة من أصل 14 دولة، لتحتل المرتبة التاسعة من أصل 15 دولة خلال سنة 2017.

وبصفة عامة فإن دول MENA مجتمعة حققت نسبة أقل بكثير من نسبة المؤشر العالمي وذلك بنسبة 10,17 % مقابل 22% خلال سنة 2011، لترتفع النسبة خلال سنة 2017 وتبلغ 57, 14 % مقابل نسبة عالمية تقدر بـ 27 %.

الخاتمة:

يساهم الشمول المالي في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع ولاقتصاد الدولة، وذلك عبر إتاحة فرص الاستفادة من الخدمات المالية لكل فئات المجتمع وخاصة فئة ذوي الدخل المحدود، وبذلك تستطيع السلطات العمومية بالاعتماد على الشمول المالي كهدف وسيط أن تحقق العديد من الأهداف النهائية مثل الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية وتطوير القطاع المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي.

وتسعى الجزائر على غرار باقي دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي من خلال الاعتماد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات، حيث تعتبر مؤشرات الشمول المالي من متوسطة مقارنة بدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولقد بينت لنا هذه الدراسة عدة نتائج يمكن تلخيصها في العناصر التالية:

- أصبح هناك تركيز كبير على الشمول المالي في جميع دول العالم والجزائر على وجه الخصوص؛
- هناك عدة مؤشرات تكشف عن مستوى الشمول المالي والتي تهدف إلى تعزيز نشر استعمال الخدمات المالية على غرار نسب اكتساب الأفراد لحسابات بنكي؛
- تعتبر مؤشرات الشمول المالي في الجزائر من ضعيفة إلى متوسطة؛
- تحتل الجزائر مراتب متوسطة حسب 5 مؤشرات للشمول المالي مقارنة بدول الشرق الوسط وشمال إفريقيا؛
- تحتل الجزائر مراتب متأخرة جدا حسب مؤشري البالغين الذين اقترضوا وادخروا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية كنسبة من البالغين فوق 15عاما.

المصادر والمراجع:

1. إتحاد المصارف العربية، تعريف الشمول المالي وأهدافه.
2. أسامة عزاوي، و توفيق رفاع. (2021). تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الاستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي–. مجلة العلوم التجارية و التسيير ، المجلد 17 (العدد 01)، 104-120.
3. البنك الدوليالشمول المالي عامل رئيسي في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء .
4. العباس بهناس، حميد رسول، و بلعباس عز الدين بسيسة. (2019). أسس ومتطلبات إستراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف ، المجلد 14 (العدد 02)، 210-237.
5. بنك الجزائر، الشمول المالي.
6. تفعيل الصناعة المالية الاسلامية كمدخل لتعزيز الشمول المالي في الجزائر2021مجلة المعيار المجلد 12العدد الأول
7. حـدة بوتبينـة. (2018). أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية. مجلة دراسات محاسبية ومالية (عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الأول لعام 2018)، 1-24.
8. زهرة سيد اعمر، و دحمان بن عبد الفتاح. (2020). التكنولوجيا المالية كآلية لتعزيز الشمول المالي في الوطن العربي –دراسة حالة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا–. مجلة التكامل الاقتصادي ، المجلد 08 (العدد 01)، 63-79.
9. صندوق النقد العربي. (2015). متطلبات تبني إستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.
10. صورية شنبي، و السعيد بن لخضر. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة ، المجلد 04 (العدد 01)، 104-129.
11. مليكة كركار. (2019). الشمول المالي : هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد 10 (العدد 03)، 362-377.

12. نهلة أبو العز. (2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالى في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية. مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد 11 (العدد 10)، 341-371.

الملاحق:

الملحق1 : تطور مؤشرات الشمول المالي في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا MENA

الدول	السنوات	المؤشر 1	المؤشر 2	المؤشر 3	المؤشر 4	المؤشر 5	المؤشر 6	المؤشر 7
MENA	2011	37,63%	28,38%	41,70%	31,20%	42,02%	11,50%	10,17%
	2014	–	–	–	–	–	–	–
	2017	47,53%	33,28%	52,03%	39,15%	52,32%	8,91%	14,57%
الجزائر	2011	33,29%	20,30%	39,88%	23,09%	40,50%	1,50%	4,33%
	2014	50,48%	38,45%	57,48%	36,97%	59,46%	2,16%	13,77%
	2017	42,78%	28,58%	48,75%	34,97%	47,97%	3,01%	11,42%
الأردن	2011	25,47%	11,48%	34,84%	13,05%	33,07%	4,47%	8,26%
	2014	24,62%	12,41%	31,85%	16,34%	30,12%	13,57%	3,75%
	2017	42,49%	24,00%	51,31%	32,88%	48,20%	16,64%	10,11%
الإمارات	2011	59,73%	26,32%	73,26%	52,90%	64,51%	10,78%	19,16%
	2014	83,74%	64,83%	88,40%	77,20%	87,45%	15,45%	32,12%
	2017	88,21%	58,63%	90,74%	81,87%	91,06%	18,88%	28,67%
البحرين	2011	64,51%	41,40%	74,09%	66,15%	63,24%	21,87%	16,29%
	2014	81,94%	66,53%	85,82%	81,03%	82,56%	21,34%	34,68%
	2017	82,61%	67,30%	85,48%	75,82%	87,14%	16,83%	30,71%
السعودية	2011	46,42%	26,68%	56,88%	32,77%	54,90%	2,14%	17,24%
	2014	69,41%	64,54%	70,89%	64,82%	72,87%	12,18%	15,54%
	2017	71,70%	54,42%	76,01%	64,56%	76,44%	11,23%	14,33%
العراق	2011	–	–	–	–	–	–	–
	2014	10,97%	8,64%	12,02%	8,43%	12,33%	4,19%	3,53%
	2017	22,67%	14,33%	25,89%	16,77%	22,70%	2,78%	1,62%
الكويت	2011	86,77%	73,61%	91,31%	84,00%	88,42%	20,80%	40,35%
	2014	72,91%	62,90%	75,25%	63,67%	79,12%	14,07%	25,50%
	2017	79,84%	70,21%	81,31%	70,80%	85,81%	16,45%	26,61%
المغرب	2011	–	–	–	–	–	–	–
	2014	–	–	–	–	–	–	–
	2017	28,64%	15,07%	32,73%	19,03%	34,66%	2,58%	6,33%
اليمن	2011	3,66%	0,83%	5,24%	0,71%	5,43%	0,93%	1,07%
	2014	6,45%	1,68%	8,95%	3,51%	8,39%	0,42%	0,86%
	2017	–	–	–	–	–	–	–
إيران	2011	73,68%	67,94%	75,97%	67,51%	77,79%	30,65%	19,71%
	2014	92,28%	88,13%	93,45%	89,90%	93,71%	31,56%	21,63%
	2017	93,98%	91,46%	94,59%	92,34%	94,03%	23,85%	26,22%
تونس	2011	–	–	–	–	–	–	–
	2014	27,43%	18,77%	30,49%	14,81%	35,53%	8,00%	10,31%

18,34%	8,51%	47,30%	21,05%	39,98%	23,32%	36,91%	2017	
5,06%	13,14%	22,83%	23,79%	23,75%	22,25%	23,25%	2011	سوريا
–	–	–	–	–	–	–	2014	
–	–	–	–	–	–	–	2017	
22,62%	9,16%	78,96%	65,95%	76,51%	68,04%	73,60%	2011	عمان
–	–	–	–	–	–	–	2014	
–	–	–	–	–	–	–	2017	
5,48%	4,10%	26,93%	7,99%	25,62%	8,68%	19,43%	2011	فلسطين
5,10%	4,22%	29,97%	15,64%	33,45%	10,58%	24,24%	2014	
6,01%	5,16%	33,69%	11,98%	33,08%	12,17%	25,02%	2017	
25,38%	12,55%	75,39%	53,82%	66,42%	64,11%	65,88%	2011	قطر
–	–	–	–	–	–	–	2014	
–	–	–	–	–	–	–	2017	
17,11%	11,27%	49,84%	18,02%	42,04%	22,72%	37,03%	2011	لبنان
17,47%	15,57%	59,30%	28,35%	52,21%	29,78%	46,93%	2014	
21,15%	16,60%	54,63%	29,89%	50,16%	25,28%	44,75%	2017	
–	–	–	–	–	–	–	2011	ليبيا
–	–	–	–	–	–	–	2014	
17,10%	4,67%	70,58%	58,28%	70,46%	52,58%	65,67%	2017	
0,69%	3,65%	12,93%	4,66%	10,62%	7,81%	9,72%	2011	مصر
4,08%	6,31%	19,10%	5,46%	17,42%	6,05%	14,13%	2014	
6,23%	6,30%	39,89%	20,32%	39,66%	12,23%	32,78%	2017	